الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٢**

الجمعة، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

برنامج العمل

الرئيس: قبل أن نواصل عملنا، أود أن أشير إلى الترتيبات التنظيمية الخاصة بالاجتماعات الرفيعة المستوى المقرر عقدها في الأسبوع الذي يبدأ في ١٩ أيلول/سبتمبر، على النحو الوارد وصفه في الوثيقة A/INF/66/4، التي تكملها الرسائل الموجهة من رئيس الجمعية العامة، المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بالتغييرات التالية، المنصوص عليها في اليومية.

أولاً، فيما يتعلق باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، المقرر عقده يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، ستعقد الجلسات العامة يوم الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر، من الساعة التاسعة صباحا وحتى الواحدة بعد الظهر، ومن الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى الساعة التاسعة مساء، ويوم الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر، من الساعة العاشرة والربع صباحاً، وذلك مباشرة عقب رفع الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر، ومن الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة مساء. وسوف يتم اعتماد الوثيقة الختامية في الجلسة الصباحية التي تعقد يوم الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر، وذلك مباشرة عقب البيانات الافتتاحية التي سيدلي بها رئيس الجمعية العامة والأمين العام والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية وممثلة عن المجتمع المدني.

وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر، سيجرى عرض الموجزات الخاصة باجتماعات المائدة المستديرة، كما سيدلي عمدة مدينة نيويورك ببيان، تستمر بعده بيانات المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة. ولا يزال الوقت المحدد لاجتماع المائدة المستديرة ٣ هو من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونود تذكير الوفود بأن مدة البيانات لا ينبغي أن تتجاوز ثلاث دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية، وخمس دقائق عندما تتكلم باسم إحدى المجموعات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا، ستعقد الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المقرر عقده يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر، من الساعة التاسعة والنصف إلى الساعة العاشرة والربع صباحاً، بدلاً من الساعة العاشرة صباحاً، حسب ما تم الإعلان عنه من قبل. وستعقد الحلقة الحوارية الصباحية من الساعة العاشرة والنصف صباحا وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر في قاعة الاجتماع ٤.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الأول للمكتب (A/66/250)

هل لي أن أدعو الجمعية العامة إلى أن توجه عنايتها إلى الفرع أولا من تقرير المكتب. ففي هذا الفرع، يحيط المكتب علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ٢.

هل لي أن أطلب إلى الجمعية العامة أن توجّه عنايتها الآن إلى الفرع ثانيا المعنون ”تنظيم الدورة“، الذي يتضمن عدداً من التوصيات المتعلقة بالمكتب وترشيد العمل، وتاريخَيْ افتتاح الدورة واختتامها والجدول الزمني للجلسات والمناقشة العامة وسير الجلسات، وما إلى ذلك.

ويوجّه المكتب في الفقرة ١٧ انتباه الجمعية إلى أن المناقشة العامة ستُعقد يوم الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر، وستستمر لغاية يوم السبت، ٢٤ أيلول/سبتمبر، ثم تُستأنف من يوم الاثنين، ٢٦ أيلول/سبتمبر، لغاية يوم الثلاثاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٧ ؟

تقرر ذلك.

الرئيس: وتتعلق جميع التوصيات الأخرى الواردة في الفرع الثاني من مذكرة الأمين العام بالممارسة المتبعة. ومن ثم فبدلا من تناول كل توصية على حدة، أعتقد أنه من الأفضل والأوفق أن نتناول جميع هذه المسائل التنظيمية المتعلقة بالجمعية العامة دفعة واحدة، هل هناك أي تعليقات على هذا النهج؟ إن لم يكن هناك أي تعليق فسنواصل العمل بناء على ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود الإحاطة علما بكل المعلومات المطلوب أن تحيط بها علما وأنها تود الموافقة على جميع توصيات المكتب الواردة في الفرع الثاني من التقرير؟

تقرر ذلك.

الرئيس: الآن وقد اعتمدنا التوصية الواردة في الفقرة ١٦، المتعلقة بتجاوز الشروط المنصوص عليها في المادتين ٦٧ و ١٠٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة لإعلان افتتاح أي جلسة، أود أن أؤيد الاقتراح العملي الذي كان قد طرح في دورات سابقة، ومؤداه أن يسمي كل وفد واحدا من أعضائه ليكون حاضرا في قاعة الاجتماعات في الوقت المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ٣٩ المتعلقة بتقديم مشاريع المقترحات في الوقت المقرر لأغراض استعراض الآثار المترتبة عليها في الميزانية البرنامجية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: هل لي أن أدعو الأعضاء الآن إلى توجيه عنايتهم للفرع الثالث المتعلق بإقرار جدول الأعمال. وسيجري بعد ذلك تناول مسألة توزيع البنود في إطار الفرع الرابع.

في الفرع الثالث، أحاط المكتب علما بالمعلومات الواردة في الفقرات ٤٧ إلى ٥٢ من تقريره.

وفي الفقرة ٥٣، المتعلقة بالبند ٢٩ من مشروع جدول الأعمال ”تمكين الناس ونموذج التنمية المرتكز على السلام“، يوصي المكتب بإدراج البند ٢٩ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان ألف، ”تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٥٤ المتعلقة بالبند الفرعي (أ) من البند ٣٤ من مشروع جدول الأعمال، ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات، بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند الفرعي تحت العنوان باء ”صون السلام والأمن الدوليين“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٥٥ المتعلقة بالبند ٤٠ من مشروع جدول الأعمال ”مسألة جزيرة مايوت القمرية“ قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان باء ”صون السلام والأمن الدوليين“، على أن يكون مفهوما أن الجمعية العامة لن تنظر في هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٥٦، المتعلقة بالبند ٦١ من مشروع جدول الأعمال ”مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوفا ويوروبا وباساس دا إنديا“ قرر المكتب أن يوصي بإرجاء النظر في هذا البند حتى الدورة السابعة والستين للجمعية العامة وبإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٥٧ المتعلقة بالبند ٨٦ من مشروع جدول الأعمال”قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود“ قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان واو ”تعزيز العدالة والقانون الدولي“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٥٨ المتعلقة بالبند الفرعي (ب) من البند ١٢٤ من مشروع جدول الأعمال ”دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية“ قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء ”المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى“. هل لي أن أعتبر بأن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٥٩ المتعلقة بالبند ١٣٠ من مشروع جدول الأعمال ”الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين“، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند في إطار العنوان طاء ”المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟.

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٠ المتعلقة بالبند ١٣١ من مشروع جدول الأعمال ”التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“ قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند في إطار العنوان طاء ”المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦١ المتعلقة بالبند ١٦٦ من مشروع جدول الأعمال ''منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء ''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٢، المتعلقة بالبند ١٦٧ من جدول الأعمال ''منح المنظمة الدولية لإدارة حالات الطوارئ مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، أحاط المكتب علماً بطلب مقدم البند بسحب هذا البند.

في الفقرة ٦٣، المتعلقة بالبند ١٦٨ من مشروع جدول الأعمال، ''منح اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٤ المتعلقة بالبند ١٦٨ من مشروع جدول الأعمال، ''منح الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٥، المتعلقة بالبند ١٧٠ من مشروع جدول الأعمال، ''منح مبادرة وسط أوروبا مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٦، المتعلقة بالبند ١٧١ من مشروع جدول الأعمال، ''منح منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٧، المتعلقة بالبند ١٧٢ من مشروع جدول الأعمال، ''منح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مركز المراقب في الجمعية العامة''، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٨، المتعلقة بالبند ١٧٣ من مشروع جدول الأعمال، ''تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي''، قرر المكتب إدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٦٩، المتعلقة بالبند ١٧٤ من مشروع جدول الأعمال، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان“، قرر المكتب إدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٧٠، المتعلقة بالبند ١٧٥ من مشروع جدول الأعمال ”منح الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة“، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذا البند تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٧١ المتعلقة بالبند ١٧٦ من مشروع جدول الأعمال ”منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة“، قرر المكتب أن يوصي بإدراج هذه المسألة تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية، والإدارية والمسائل الأخرى).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى جدول الأعمال الذي يوصي المكتب في الفقرة ٧٢ من تقريره بأن تعتمده الجمعية العامة، مع مراعاة القرارات المتخذة تواً، فيما يتعلق بمشروع جدول الأعمال.

وحيث أن جدول الأعمال منظم تحت تسعة عناوين، فسننظر في إدراج البنود تحت كل عنوان ككل. وأود أن أذكّر الأعضاء مرة أخرى بأننا لسنا في الوقت الراهن بصدد مناقشة أي بند.

لقد حسمنا أمر البندين ١ و ٢ وننتقل الآن إلى البنود من ٣ إلى ٨. هل لي أن أعتبر أن هذه البنود مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى إدراج البنود الواردة تحت العنوان ألف ”تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً“.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان ألف مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى العنوان باء ”صون السلام والأمن الدوليين“

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت هذا العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تنأى أرمينيا بنفسها عن توافق الآراء بشأن مقرر الجمعية العامة إدراج البند ٣٩ في جدول أعمال الدورة السادسة والستين.

الرئيس: ننتقل الآن إلى العنوان جيم، ”تنمية أفريقيا“. هل لي أن أعتبر أن البند الوارد تحت ذلك العنوان مدرج في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى العنوان دال، ”تعزيز حقوق الإنسان“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان دال مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: العنوان هاء، هو ”التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت هذا العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى العنوان واو، ”تعزيز العدالة والقانون الدولي“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان واو مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى العنوان زاي، ”نزع السلاح“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت هذا العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: العنوان حاء، هو ”مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت هذا العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أخيرا، ننتقل الآن إلى العنوان طاء ”المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان طاء مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى الفرع رابعا من تقرير المكتب، بشأن توزيع البنود. لقد أحاط المكتب علما بالمعلومات الواردة في الفقرات ٧٣ إلى ٧٦. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإحاطة علما بما ورد في الفقرة ٧٥ من معلومات، بشأن منح مركز المراقب؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى التوصيات الواردة في الفقرات ٧٧ إلى ٨٢. سنتناول كل توصية على حدة. قبل أن نواصل العمل، أود أن أذكر الأعضاء بأن أرقام البنود المذكورة هنا تشير إلى جدول الأعمال الوارد في الفقرة ٧٢ من التقرير المعروض علينا في الوثيقة A/66/250.

ننتقل أولا إلى الفقرات ٧٧ (أ) إلى (ع)، المتعلقة بعدد من بنود الجلسات العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بكل المعلومات التي يود المكتب أن تحاط علما بها وأن توافق على جميع التوصيات المكتب الواردة في الفقرات ٧٧ (أ) إلى (ع)؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى الفقرة ٧٨، المتعلقة بالبند ٩٨، ”نزع السلاح العام والكامل“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التوصية الواردة في الفقرة ٧٨؟

تقرر ذلك.

الـــرئيس: ننتقـــل الآن إلى الفقـــرة ٧٩، المتعلقـــة بالبنـد ٢٩، ”تمكـين النـاس ونمـوذج التنميـة المتمركـز حـول السلام“، في إطار اللجنة الثانية. هـل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة ٧٩؟

تقرر ذلك.

الـــرئيس: ننتقـــل الآن إلى الفقـــرة ٨٠ (أ) إلى (د)، المتعلقـــة بـــالبنود ١٣٥ و ١٤٣ و ١٤٧ و ١٦١ في إطـــار اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن توافق على التوصيات الواردة في الفقرة ٨٠ (أ) إلى (د)؟

تقرر ذلك.

الـــرئيس: ننتقـــل الآن إلى الفقـــرة ٨١ (أ) إلى (ط)، المتعلقـــة بـــالبنود ٨٥ و ١٦٧ و ١٧٤ في إطـــار اللجنـــة الـسادسة. هـل لي أن أعتـبر أن الجمعيـة العامـة توافـق علـى التوصيات الواردة في الفقرة ٨١ (أ) إلى (ط)؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ننتقل الآن إلى الفقرة ٨٢ من تقرير المكتب بـشأن توزيـع البنـود علـى الجلـسات العامـة وعلـى كـل لجنـة على حدة.

نتنـاول أولا قائمـة البنـود الـتي أوصـى المكتـب بـالنظر فيهـــا مباشـــرة في الجلـــسات العامـــة تحـــت كـــل العنـــاوين ذات الصلة. مع مراعاة القرارات الـتي اعتمـدت للتـو، هـل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المدرجـة في القائمة إلى الجلسات العامة؟

تقرر ذلك.

الـرئيس: ننتقـل الآن إلى قائمـة البنـود الـتي أوصـى المكتـب بإحالتـها إلى اللجنـة الأولى، تحـت كـل العنـاوين ذات الصلة. مع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هـل لي أن أعتبر أن الجمعيـة العامـة توافـق علـى إحالـة تلـك البنـود إلى اللجنة الأولى، للنظر فيها؟

تقرر ذلك.

الـرئيس: ننتقـل الآن إلى قائمـة البنـود الـتي أوصـى المكتـب بإحالتـها إلى لجنـة المـسائل الـسياسية الخاصـة وإنهـاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، تحت كل العناوين ذات الصلة. مع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هـل لي أن أعتبر أن الجمعيـة العامة توافق على إحالة تلك البنود إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، لتنظر فيها؟

تقرر ذلك.

الـرئيس: ننتقـل الآن إلى قائمـة البنـود الـتي أوصـى المكتـب بإحالتـها إلى اللجنـة الثانيـة تحـت كـل العنـاوين ذات الصلة. مع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هـل لي أن أعتـبر أن الجمعيـة العامـة توافـق علـى إحالـة هـذه البنـود إلى اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الـرئيس: ننتقـل الآن إلى قائمـة البنـود الـتي أوصـى المكتـب بإحالتـها إلى اللجنـة الثالثـة تحـت كـل العنـاوين ذات الصلة. مع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هـل لي أن أعتـبر أن الجمعيـة العامـة توافـق علـى إحالـة هـذه البنـود إلى اللجنة الثالثة، لتنظر فيها؟

تقرر ذلك.

الرئيس: بعد ذلك، نأتي إلى قائمة البنود الـتي أوصـى المكتـب بإحالتـها إلى اللجنـة الخامـسة تحـت كـل العنـاوين ذات الصلة.

ومع مراعاة المقـررات المتخـذة للتو، هـل لي أن أعتـبر أن الجمعيـة العامـة توافـق علـى إحالـة هـذه البنـود إلى اللجنـة الخامسة لتنظر فيها؟

تقرر ذلك.

الرئيس: وأخيراً، ننتقل إلى قائمة البنود التي يوصي المكتب بإحالتها إلى اللجنة السادسة في إطار جميع العناوين ذات الصلة بالموضوع. ومع مراعاة المقررات المتخذة للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة هذه البنود إلى اللجنة السادسة لتنظر فيها؟

تقرر ذلك.

الرئيس: بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في التقرير الأول للمكتب.

وأود أن أشكر جميع أعضاء الجمعية العامة على تعاونهم.

ستتلقّى كل لجنة رئيسية قائمةَ بنود جدول الأعمال المحالة إليها، لكي تشرع في عملها وفقاً للمادة ٩٩ من النظام الداخلي.

أود الآن أن أوجّه عناية الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة الكرسي الرسولي، بصفته دولة لها مركز المراقب، في دورات الجمعية العامة وأعمالها.

فوفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣١٤ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/58/871، سيشارك الكرسي الرسولي، بصفته دولة لها مركز المراقب، في أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل الإدلاء بأي بيان.

أود أيضا أن أوجّه عناية الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة فلسطين، بصفتها مراقبا، في دورات الجمعية العامة وأعمالها.

فوفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وقرارها ٤٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وقرارها ٥٢/٢٥٠ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/1002، ستشارك فلسطين، بصفتها مراقبا، في أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل الإدلاء بأي بيان.

كذلك أود أن أوجّه عناية الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، في دورات الجمعية العامة وأعمالها.

فوفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٦ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١١ ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/65/856، سيشارك ممثلو الاتحاد الأوروبي في أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل الإدلاء بأي بيان.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السادسة والستين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/66/360)

الرئيس: في هذا الصدد، معروضٌ على الجمعية العامة تقرير لجنة وثائق التفويض الصادر بوصفه الوثيقة A/66/360، والذي يتضمن مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها.

أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة وثائق التفويض، صاحب السعادة بابلو أنطونيو ثالاسينوس، ممثل بنما.

السيد ثالاسينوس (بنما)، رئيس لجنة وثائق التفويض، (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير الأول للجنة وثائق التفويض لدورة الجمعية العامة السادسة والستين.

يورد التقرير أسماء جميع الدول الأعضاء التي قدمت وثائق تفويض رسمية وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي

للجمعية العامة، لدى انعقاد اجتماع اللجنة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويتماشى ذلك مع الممارسات السابقة حيث تجتمع اللجنة أحيانا في وقت مبكر خلال دورة الجمعية العامة للنظر في وثائق التفويض الرسمية المقدمة إلى الأمين العام حتى تاريخه.

وعلى سبيل المثال، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى التقرير الأول للجنة وثائق التفويض في الدورة الخامسة والخمسين (A/55/537)، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والذي اعتمدته الجمعية العامة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في قرارها ١٦/٥٥ ألف. واعتمدت الجمعية التقرير الثاني (A/55/537/Add.1) في قرارها ١٦/٥٥ باء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وسيلاحظ أعضاء الجمعية العامة أن ليبيا كانت من بين الدول الأعضاء التي قدمت وثائق تفويض رسمية وفقا للمادة ٢٧. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ أعضاء الجمعية بأن اللجنة معروض عليها رسالة موقعة من فخامة السيد مصطفى محمد عبد الجليل، رئيس المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، متضمنة أسماء أعضاء الوفد الليبي المشارك في دورة الجمعية العامة السادسة والستين.

وكما يشير تقرير لجنة وثائق التفويض، فإن اللجنة قررت بعد دراسة وثائق تفويض ممثلي الدورة السادسة والستين الواردة أسماؤهم في التقرير قبول وثائق تفويض الدول الأعضاء المعنية. وقد اعتُمد الاقتراح دون تصويت.

وأود أيضا أن أطمئن الدول الأخرى الأعضاء بأنه، وفقا للممارسات السابقة، سيُعقد اجتماع ثان للجنة وثائق التفويض في وقت لاحق من الدورة للنظر في وثائق تفويض الدول الأعضاء التي لا ترد أسماؤها في التقرير الأول للجنة. وستقدم اللجنة عندها تقريرا ثانيا إلى الجمعية العامة بشأن وثائق التفويض تلك.

وأخيرا، أود أن أطلب إلى الجمعية العامة الشروع في الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض على النحو الوارد في الوثيقة A/66/360.

السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في الإعلان الخاص الصادر عن البديل البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية اللاتينية بشأن الحالتين في ليبيا وسوريا، الموافق عليه يوم الجمعة الماضي في كاراكاس بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعرب وزراء الخارجية عن رفضهم شغل مقعد ليبيا في الأمم المتحدة من قبل فصيل أو سلطة غير شرعية انتقالية يفرضها التدخل الأجنبي.

في ذلك الإعلان، رفض البديل البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية اللاتينية، بأشد العبارات أي محاولة لتحويل ليبيا إلى محمية لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو مجلس الأمن. وأدان، ما وقع في هذا البلد من تنفيذ عملية عسكرية لإحداث تغيير في النظام، والتلاعب بالأمم المتحدة وفقا لمصالح جيوسياسية واقتصادية مما يشكل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١).

ونحن نناقش في هذا المحفل إمكانية الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي المعلن من جانب واحد، يتواصل قصف حلف شمال الأطلسي لليبيا. وقد أجريت أكثر من ٢٠ ٠٠٠ غارة جوية إجرامية من أجل فرض حكومة عميلة في هذا البلد الشقيق من أفريقيا الشمالية. باسم حماية المدنيين، قتل الآلاف من الأبرياء، ودمرت البنية التحتية للبلد. وأمام أعين العالم، تتقاسم بعض القوى بشكل فاضح ليبيا كغنيمة حرب.

لقد ظل البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية يعمل دائما على دفع قضايا السلام والتضامن والإخاء بين الشعوب والبشر. وبالتضامن مع الدول الأخرى المحبة للسلام التي تشكل الأمم المتحدة، طلبنا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ من رئيس مجلس الأمن استخدام تلك الهيئة لتعزيز وقف

إطلاق النار والسعي إلى إيجاد حل سلمي للصراع في ليبيا. وأيدنا المساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في البحث عن السلام. لكن، خربت القوى العسكرية المعروفة التي يضمها مجلس الأمن تلك الدعوات من أجل السلام. وبدلا من ذلك، كثفت حربها وخطط غزوها، ومولت جيشا من المرتزقة وانتهكت بشكل صارخ القرار الذي كانت هي نفسها قد روجت له سابقا.

اليوم يجري الطلب إلى الجمعية العامة الاعتراف بمجموعة تحت وصاية حكومة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي اللذين لا يملكان لا السلطة القانونية ولا السلطة الأخلاقية ليقررا من الذي ينبغي أن يحكم بلدا من البلدان.

إن الحكومات الأفريقية قد طالبت المجلس الوطني الانتقالي بزعمه، بوقف عمليات قتل العمال المهاجرين من الدول الأفريقية الأخرى. ودعت القوى الأوروبية للمطالبة بأن تتوقف الجماعات المسلحة التي تمولها، عن اقتراف أفعال كراهية الأجانب تلك.

يشكل السلوك العدائي من حلف الشمال الأطلسي، المغلف بنظرية مسؤولية الحماية انتهاكا لمبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهما الأساسين اللذين تقوم عليهما العلاقات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. إنه يشكل عملا من أعمال العدوان، مما ينفي أي غرض إنساني عنه. ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية.

في هذه اللحظة التاريخية التي يجري فيها تهديد السلم والأمن الدوليين، تكرر دول البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، الدعوة لإرساء وقف فوري لإطلاق النار يمكّن من الشروع في مفاوضات تؤدي إلى حل سياسي سلمي يضع الأسس لسلام دائم في تلك الدولة الشقيقة الواقعة في شمال أفريقيا.

سيشكل اعتراف هذه الجمعية بالمجلس الوطني الانتقالي غير الشرعي، سابقة مؤسفة، غير مرغوب فيها على الإطلاق من العالم كله، ومن شأنها أن تنتهك أبسط مبادئ القانون الدولي. وتجري مناقشة هذا الاعتراف في الوقت الذي لا تزال فيه معارك ضارية تدور في مدن مختلفة في ذلك البلد ذات نتائج غير مؤكدة.

هذا هو موقف البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، ونطلب من الأعضاء التفكير مليا في هذا الموقف.

السيد نونيز موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض، الذي تلقيناه للتو، يود وفد بلادي أن يذكّر بأن التدخل الأجنبي والعدوان العسكري اللذين قامت بهما منظمة حلف شمال الأطلسي قد أديا إلى تفاقم الصراع في ليبيا ومنعا شعب هذا البلد الشقيق من التحرك إلى الأمام من أجل إيجاد حل تفاوضي وسلمي في ممارسة كاملة لتقرير مصيره.

ومنذ بداية الصراع في ليبيا، طلبت بلادي مع بلدان أخرى من قارات عدة، من مجلس الأمن اتخاذ تدابير تمكن من التوصل إلى حل سياسي تفاوضي دون تدخل أجنبي. للأسف، هذا لم يكن ممكنا نظرا لأن حلف الشمال الأطلسي قد نفذ في ليبيا عملية عسكرية لتغيير النظام وفقا لمبدأ الحرب الوقائية، على أساس مصالحه الاقتصادية والسياسية، في انتهاك صارخ للقرار ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الأمن، وتلاعب بالأمم المتحدة.

لا تعترف كوبا بالمجلس الوطني الانتقالي، أو أي سلطة أخرى مؤقتة، وتعترف فقط بالحكومة التي تم تشكيلها بصورة مشروعة في ذلك البلد، ودون أي تدخل خارجي، وعبر الإرادة الحرة المستقلة وذات السيادة للشعب الليبي الشقيق.

واستنادا إلى تلك الذريعة الخرقاء بزعم حماية المدنيين، قتل حلف شمال الأطلسي الآلاف من هؤلاء. ورفض الحلف

المبادرات البناءة للاتحاد الأفريقي والبلدان الأخرى، بل انتهك قرارات مشكوكاً فيها، فرضها مجلس الأمن، وخاصةً عبر مهاجمة أهداف مدنية، وتمويل وتوفير الأسلحة لطرف واحد، ونشر الموظفين والتنفيذيين في الميدان.

تدعو كوبا إلى الوقف الفوري لعمليات قصف الناتو، التي لا تزال تحصد الأرواح. وتؤكد كوبا مجددا، ضرورة تمكين الشعب الليبي من إيجاد حل سلمي وتفاوضي، دون أي تدخل أجنبي، وممارسة كامل حقوقه غير القابلة للتصرف في الاستقلال، وتقرير المصير، والسيادة على موارده الطبيعية، والسلامة الإقليمية لهذا البلد الشقيق.

السيد أرتشوندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أحيي كل الوفود إلى هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة.

بادئ ذي بدء، أود، نيابة عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أن أشاطر آراء الممثلين اللذين سبقا سفيري كل من فنزويلا وكوبا. وأود في الوقت نفسه، أن أذكّر جميع الأعضاء بأن بلدنا قد أدان بشدة، مثلما فعلت بلدان أخرى، عندما بدأ الصراع لأول مرة في ليبيا، انتهاك حقوق الإنسان، واستخدام القوة من جانب أي طرف في حل النزاعات السياسية التي نشبت في ليبيا قبل حوالي نصف العام.

وقد كنا، في ذلك الوقت، واضحين جدا في التعبير، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى، عن الضرورة الملحة لإجراء مفاوضات سلمية، وضرورة التصدي لإيجاد الحلول داخل ليبيا نفسها، ومناقشتها وتنفيذها من قبل الشعب الليبي وممثليه. وعلى الرغم من تلك النداءات المستمرة إلى الحوار والتفاوض، انتهت الأمم المتحدة إلى تلاعب أدى بها إلى المصادقة على تدخل أجنبي مسلح على الشعب، الذي لم تتح له الفرصة بعد، للتعبير عن رأيه بشكل واضح وحاسم.

ونعتقد أن الطرف الرئيسي التاريخي في الوقت الحاضر، الذي لم يعط الكلمة في هذه القاعة ولا في أي محفل آخر، هو الشعب الليبي، الذي لا يزال إلى اليوم، كما ذكرنا، يعاني من تلك الهجمات. وبالتالي، ترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنه ما دام الشعب الليبي لم تتح له الفرصة بعد للتعبير عن رأيه، وانتخاب قادته وتشكيل تمثيل حقيقي لمصالحه، فإنه لا يمكننا الاعتراف بلجنة انتقالية تجسد سمات مثيرة للتساؤلات والانتقادات.

ونعتقد أن هذه العملية، التي تمت إدارتها من مراكز قوة عالمية، تحتوي على بعض السمات التي يجب التشديد عليها. وهذه تسترعي انتباهنا، ولا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تحليل المستقبل.

فقد لاحظنا، أثناء عملية إسقاط الحكومة الليبية، على سبيل المثال، أن هناك موجة من العنصرية ضد المدنيين السود، سواء كانوا من المهاجرين أم من المواطنين الليبيين. فقد نظر إليهم بوصفهم مرتزقة موالين للحكومة المخلوعة، وأسيئت معاملتهم وانتهكت حقوقهم، على نحو ما كشفت عنه التقارير الإخبارية المقدمة من الصحفيين.

ولاحظنا أيضا أن قطاعات واسعة من الحكومة المخلوعة تنتقل إلى الحكومة الجديدة، في الوقت الحالي، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الإمكانيات الحقيقية لإحداث التغيير في ليبيا. وسمعنا أيضا أن بعض مسؤولي الحكومة السابقة أصبحوا قادة جدداً، وبالتالي فإننا لا نصدق تلك البيانات التي تشير إلى تغيير نوعي يجري في ليبيا.

وعلاوة على ذلك، لاحظنا وجود سلسلة من الخلافات العميقة داخل الجبهة الحاكمة. فقبل إحكام السيطرة على طرابلس، قتل أحد قادة المجلس الرئيسيين، من قبل القوات نفسها التي تتولى هذه العملية، على ما يبدو. وبذلك، فإننا لا نرى أن المجلس الوطني الانتقالي هيئة

موحدة. وهو لا يزال يشكل علامة استفهام كبيرة في نظر المجتمع الدولي، فيما يتعلق بتركيبته وقواته.

ومن النقاط الأخرى الهامة، أن الصانع الرئيسي لانتصار المعارضة المفترض في ليبيا، هو طائرات حلف شمال الأطلسي. وتبدو لنا هذه سابقة خطيرة جدا، أن تتم الإطاحة بحكومة بلد ما، من قبل تحالف مسلح أجنبي عسكري، يصبح صانعاً للنصر. فبدون ذلك التدخل لظلت الحكومة الليبية السابقة في السلطة. وهذا التدخل هو الذي تسبب بسقوطها، ونرى أن ذلك يمثل سابقة مؤسفة بالنسبة لمستقبل ليبيا الديمقراطي. ونعتقد أن المجتمع الدولي، بوجه عام، يدعم التغيير الديمقراطي.

وكنا قلقين أيضاً من الانقسامات الداخلية العميقة النامية في ليبيا منذ الأيام الأولى، بين الذين يدعمون المعارضة في بنغازي، والذين يدعمون النظام السابق في طرابلس. ونشعر بقلق عميق من إمكانية تعريض وحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية للخطر، بسبب المخاطر الجسيمة الناجمة عن التدخل.

وأخيرا، فإننا نشعر بقلق عميق من أنه كان للنفط دور هام في هذا التدخل. ونشعر بالقلق لأن النفط يمكن أن يصبح مكافأة للشركات التي تحاول بالتأكيد استغلال تلك الموارد وهي كانت جزءا من التحالف. ونرى أن هناك مزيجا مثيراً جداً للشبهات، من المصالح الاقتصادية والعسكرية والجغرافية السياسية، على نحو ما أشار إليه ممثل فنزويلا.

في ذلك الصدد، فإن بلدي على اقتناع بأن القوة لا يمكن لها أبدا أن تكون أساساً للقانون الدولي. ونرى أنه إذا كانت كل هذه العناصر لا تزال تثير الأسئلة والشكوك، فإنه ينبغي على الجمعية العامة ألا تعترف بالحكومة الليبية الجديدة، حتى تتمكن من الامتثال لشروط الحد الأدنى الضروري، التي تجعلنا نعتقد أن أولئك الذين يقولون إنهم يمثلون شعب ليبيا، يتصرفون على نحو فعال في الامتثال لقواعد القانون الدولي.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أولا، أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن بلدان البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

لقد كانت نيكاراغوا ولا تزال، مدافعاً متحمساً عن حق تقرير المصير لشعوب العالم. وقد مكن ذلك المبدأ المؤسس لميثاق الأمم المتحدة، نيكاراغوا من أن تتحرر من نير استبداد ساموزا، الذي كان مفروضا من قبل المذاهب الإمبريالية لتلك القوة التي طالما سعت تاريخيا إلى الهيمنة على بلدنا.

ستظل نيكاراغوا تحترم دائما إرادة الشعوب، إنها معلمة مستقبلها، إنها الوحيدة صاحبة السيادة في تحديد النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ترغب في اختياره لنفسها، بدون أي هيمنة من أي قوة.

وفي هذا السياق، تود نيكاراغوا، في ضوء الأحداث في ليبيا، أن تشير في كلامها أمام الجمعية العامة إلى بعض الأدلة. إن تقرير المصير بحرية لا بد من أن يكون بيد الشعوب، لا بيد منظمة حلف شمال الأطلسي. إن الثورات لا يمكن إلا أن تكون حقيقية. لا يمكن القيام بها بالوكالة، ولا يمكن مطلقا أن تستولي عليها مجموعة من الدول التي لديها مصالح واضحة للهيمنة.

نحن نشجب وندين تلاعب وتشويه تلك الدول التي تنتهك بصورة سافرة وصارخة ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، على أمل أن تفرض تغييرا في النظام في دولة ذات سيادة. إنها تستخدم الستار الصارخ الذي ينطوي على الخداع المتمثل في حماية المدنيين لتعطل مرة أخرى المساواة في السيادة بين الدول. نحن نشجب وندين القصف من جانب حلف شمال الأطلسي ونطالب بالوقف

الفوري وغير المشروط لهذا القصف وكل أشكال الهجمات التي ينفذها التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا.

وندعو أيضا بقوة إلى احترام دور الاتحاد الأفريقي ودعم مبادراته لإنهاء أعمال القتال وبدء حوار بين الأشقاء في ليبيا، بدون أي تدخل أجنبي.

ولذلك، وعلى الرغم من أن الحالة الداخلية لم يحلها الشعب الليبي بدون تدخل أجنبي، فإن نيكاراغوا ترفض احتلال مقعد ليبيا من قبل فصيل فرضه قادة حلف شمال الأطلسي.

وفي الختام، أود أن أكرر القول بأننا نحتاج إلى شروط أساسية كي نتمكن من النظر في أي توصية للجنة وثائق التفويض بشأن من ينبغي أن يشغل مقعد ليبيا. وتشمل هذه الشروط الأساسية الوقف الفوري لجميع الهجمات والقصف من جانب حلف شمال الأطلسي واحترام دور ومبادرات الاتحاد الأفريقي. ينبغي أن يكون الشعب الليبي هو من يقرر مصيره، بدون أي إقصاء. هذا ضروري لتعزيز مناخ سياسي من شأنه أن يفضي إلى حل سياسي عن طريق التفاوض فيما بين أفراد الشعب الليبي، بدون تدخل أجنبي.

وفي غضون ذلك، لن تقبل نيكاراغوا إملاءات من جانب حلف شمال الأطلسي في لجنة وثائق التفويض.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي بهذا البيان باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة. أعتقد أن الدورة السادسة والستين ستكون حدثا تاريخيا حقا. أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس لجنة وثائق التفويض على تقريره وعلى كل جهود اللجنة.

لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أسئلة تتصل بالشكل والشرعية والمبادئ، نود أن نثيرها في ما يتعلق بالتقرير المقدم للتو، ولا سيما في ما يتعلق بوثائق تفويض ليبيا. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة منظمة مبادئ تحكمها سيادة القانون، وينبغي أن تبقى كذلك. ينبغي عدم إغفال هذه القواعد والإجراءات التي اعتمدتها الجمعية لمجرد أنه من الملائم أو من المناسب عمل ذلك.

أشار رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، من خلال عدة قرارات – بما في ذلك آخر بيان للجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ – إلى الخطوات التي رأوا من الضروري اتخاذها في ما يتعلق بليبيا وتمثيلها. لم يشر الاتحاد الأفريقي في أي من هذه القرارات إلى أنه يعارض المجلس الوطني الانتقالي. لكن الاتحاد الأفريقي كان ثابتا أيضا في إصراره على الحاجة إلى حكومة وحدة وطنية شاملة ليتسنى لليبيا المضي صوب مستقبل أكثر إشراقا. وتحقيقا لتلك الغاية، أعلنت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في بيانها الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر عن استعدادها للعمل مع المجلس الوطني الانتقالي لتحقيق هذا الإنجاز الهام.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ هذه الجمعية العامة بأن رؤساء الدول الأعضاء في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سوف يجتمعون على هامش أعمال الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك لاتخاذ قرار بشأن تمثيل ليبيا.

لنكن واضحين: إن تحقيق الإنجاز الهام المتمثل في حكومة الوحدة الوطنية أو حكومة مؤقتة لم يحدث بعد. والحق، فإن المجلس الوطني الانتقالي التزم بإنشاء حكومة وحدة وطنية مؤقتة في القريب العاجل، سوف تعمل صوب وضع نظام جديد لليبيا. وبالتالي، وعلى الرغم من أن المجلس الوطني الانتقالي يسيطر على ليبيا، فهو ليس حكومة ليبيا حتى الآن، مؤقتة أو غير ذلك. ويدل اعتزام المجلس الوطني

الانتقالي تشكيل حكومة على أن المجلس الوطني الانتقالي ليس حكومة، على الأقل، ليس بعد.

وفضلا عن ذلك، فإن المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة واضحة في أن وثائق تفويض الممثلين يجب أن تصدر عن رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية. ومن منظور التقيد بالقانون وبالنظام الداخلي للجمعية العامة، سيكون من المهم أن نطرح سؤالا: من وقع وثائق تفويض ليبيا التي قبلت من جانب لجنة وثائق التفويض؟ وفي متابعة لذلك، سيلزم أن نسأل ما إذا كان هذا الشخص هو رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية.

ومجمل القول، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تود أن تسأل من وقع على وثائق التفويض التي قبلت من جانب لجنة وثائق التفويض وما إذا كان هذا الشخص هو رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي. وفي ظل عدم وجود إجابة مرضية على هذا السؤال وحفاظا على نزاهة الجمعية العامة والأمم المتحدة، نقترح تأجيل النظر في هذه المسألة، انتظارا لمواصلة النظر فيها.

الرئيس: اقترح ممثل أنغولا، بموجب أحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي، تأجيل البت في مشروع القرار الوارد في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/66/360). وتنص المادة ٧٤ في جزء منها على ما يلي:

”لأي ممثل أثناء مناقشة أية مسألة أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح، ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ثم يقترح الاقتراح فورا للتصويت“

هل يرغب أحد في أخذ الكلمة.

أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إن مصر، بصفتها الجارة المباشرة لليبيا، هي أفضل شاهد على الأوقات الفظيعة للغاية التي عاشها شعب ليبيا بسبب نظام قمعي حكم ليبيا لأكثر من ٤٠ عاما، وهي ممارسات عانى منها أيضا ما يربو على مليون مصري.

ولقد تصدر المجتمع الدولي تقديم الدعم للتطلعات المشروعة للشعب الليبي إلى الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وجرى اتخاذ قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) مع التسليم الكامل بضرورة حماية المدنيين الليبيين من الفظائع التي ارتكبها النظام القمعي بقيادة العقيد القذافي وحكومته.

والتفسيرات المختلفة التي سيقت اليوم بخصوص الأعمال العسكرية التي جرى تنفيذها استنادا إلى قرار المجلس ١٩٧٣ (٢٠١١) ينبغي ألا تشكل عقبة أمام قضية الشرعية – شرعية الشعب الليبي الذي ساند المجلس الوطني الانتقالي وما زال يسانده.

لقد حانت الآن لحظة الحقيقة، والتي ينبغي عندها احترام إرادة الشعب الليبي. ولذلك، وافقت لجنة وثائق التفويض بالإجماع على طلب المجلس الوطني الانتقالي تمثيل ليبيا في الأمم المتحدة. والاعتراض على ذلك لن يؤدي إلا إطالة معاناة الشعب الليبي وتأخير إقامة العدل، ولا سيما أن ما يقرب من ٩٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا بصفته الممثل الوحيد للشعب الليبي – وهو عدد يتزايد بصورة يومية.

وقطع المجلس الوطني الانتقالي جميع الالتزامات الضرورية للاتحاد الأفريقي وللجامعة العربية وللأمم المتحدة. ونحن في مصر واثقون من قدرة المجلس الوطني الانتقالي على تمثيل الشعب الليبي كما ينبغي في الجمعية العامة وفي غيرها من المحافل الدولية. ونحن غير مقتنعين بوجود أي خيار

مشروع آخر يمكن النظر فيه – خلال اجتماعات الاتحاد الأفريقي أو الجامعة العربية أو الأمم المتحدة – سوى السماح للمجلس الوطني الانتقالي الليبي بشغل المقعد المذكور.

ومن ثم، تعارض مصر أي محاولة لتأخير النظر في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/66/360) وتهيب بجميع الدول الأعضاء تأييد مشروع القرار الذي اقترحته اللجنة بصيغته الراهنة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل زامبيا.

السيد كابامبوي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت زامبيا الكلمة للثناء على اقتراح تأجيل هذا البند. إنني لم أسمع ممثل أنغولا يقترح أن يرفض الاتحاد الأفريقي وثائق تفويض المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، هكذا. وإنما سمعت ممثل أنغولا يشير إلى بدء عملية يسعى رؤساء الدول الأفارقة من خلالها إلى حل هذه المسألة في ١٩ أيلول/سبتمبر. ومن ثم، فإن طلبه إلينا أن نؤخر النظر في هذا البند له وجاهته ووفد بلدي يؤيده تأييدا خالصا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة غابون.

السيدة بيبالو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): خلال ما نسميه الآن الربيع العربي، تابع المجتمع الدولي بأسره وباهتمام كبير الاضطرابات الاجتماعية التي اجتاحت شمال أفريقيا حيث هب الشباب، من الرجال والنساء، متحدين للدفاع عن حقهم المشروع في قيم القانون والعدالة، وهي قيم نتشاطرها نحن جميعا، الموجودين هنا في هذه القاعة، وندافع عنها.

وبخصوص ليبيا، فقد أدنا بالإجماع المعاملة التي لقيها الشعب على يد سلطات ذلك البلد. وبالتالي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بهدف حماية أرواح الأبرياء لأن هذا هو دور الأمم المتحدة، تماشيا مع الفصل السابع من ميثاقها.

ولقد كان إنشاء المجلس الوطني الانتقالي باعتباره قوة لدعم الشعب عاملا حاسما خلال شهور القتال الطويلة هذه في جميع أنحاء البلد. واعترفت غابون بالمجلس رسميا بوصفه السلطة الشرعية التي تمثل المصالح الوطنية والدولية لليبيا.

واحتياجات ليبيا اليوم هائلة. ويتعين علينا العمل بسرعة وبطريقة منسقة لكي نعيد لذلك البلد الجميل وشعبه وجهه الحقيقي. وللقيام بذلك، يجب علينا تلافي الخلط وازدواجية الجهود فيما يتعلق بالأمم المتحدة وذلك، في المقام الأول، من خلال اعتماد وفد ليبي لدى المنظمة يضم ممثلين مباشرين مفوضين بوضوح من قبل المجلس الوطني الانتقالي، السلطة الفعلية الوحيدة الموجودة في ليبيا اليوم.

من وجهة نظر وفدي، الانقسامات في هذه القاعة لا مبرر لها. علينا ببساطة الإعراب عن التضامن مع الشعب الشقيق في ليبيا، والسماح لهذا البلد بأن يجد مكانه مرة أخرى في المجتمع الدولي، وضمان عودة تدريجية للسلام في هذا الجزء من شمال أفريقيا.

لا تدعم الغابون طلب التأجيل الذي قدمته أنغولا هنا، وتدعو جميع الوفود المعنية بمصير ليبيا وشعبها لمعارضة هذا الاقتراح أيضا، وذلك باعتبار غابون دولة أفريقية، وعلى أساس ما اعتمد من قبل اللجنة المخصصة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا التي اجتمعت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في بريتوريا، على مستوى رؤساء الدول والحكومات؛ مع الأخذ في الاعتبار التزام اللجنة بالعمل مع المجلس الوطني الانتقالي وجميع أصحاب المصلحة في ليبيا بهدف إقامة حكومة وحدة وطنية شاملة، وتشجيعها مفوضية الاتحاد الأفريقي على فعل ذلك، مع مراعاة استعداد اللجنة للعمل مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لضمان دعم منسق لليبيا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إنني لن أتكلم من جديد عن المأساة الإنسانية التي كانت ستقع في ليبيا لو لم يعتمد المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن القرار الذي جعل من الممكن إنقاذ الآلاف من الأرواح. وأود أن أذكر، مع ذلك، بأن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بعبارة ”نحن شعوب الأمم المتحدة“. ينطوي دورنا بالتالي على الوقوف على استعداد لضمان تجنيب شعوبنا حياة الخوف والحاجة والسماح لهم بالعيش بكرامة.

في هذه الأوقات الصعبة، يجب أن نقف إلى جانب الشعب الليبي، الذي قام باختيار واضح جدا، كما رأينا في مظاهرات الفرح التي خرجت، عندما وصلت قوات المجلس الوطني الانتقالي إلى طرابلس. ويبذل الشعب الليبي جهودا جبارة للتنظيم وتقرير مصيره بنفسه. يجب علينا دعم تلك الدينامية ومساعدة الليبيين على الخروج من هذه الحالة الصعبة.

فيما يخص لجنة وثائق التفويض، فقد أوصت بأن يتم الاعتراف بأوراق اعتماد المجلس الوطني الانتقالي. وأعتقد أن هناك ما يبرر للجمعية العامة دعم هذا الطلب، واعتماد وثائق التفويض الخاصة بالمجلس الوطني الانتقالي. لذلك، أود أن أؤيد الاقتراح الذي أدلى به زميلي من مصر: بأن تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة (A/66/360) هنا والآن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أتكلم لأدعم بأكبر قدر ممكن من الحماس اقتراح التأجيل الذي قدمه وفد أنغولا.

الرئيس: أطرح الآن للتصويت الاقتراح المقدم من ممثل أنغولا، بتأجيل البت في مشروع القرار الوارد في تقرير لجنة وثائق التفويض. أطلب إجراء تصويت مسجل بهذا الاقتراح.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، الكونغو، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، جامايكا، كينيا، ليسوتو، مالي، ناميبيا، نيكاراغوا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، جنوب أفريقيا، سوازيلند، أوغندا، جمهورية تترانيا المتحدة، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أفغانستان، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بلجيكا، بليز، بنن، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا،

سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن

المتنعون عن التصويت:

أنتيغوا وبربودا، بنغلاديش، بوتسوانا، الجمهورية الدومينيكية، إندونيسيا، موريتانيا، المكسيك، ميانمار، نيبال، المملكة العربية السعودية، سورينام، ترينيداد وتوباغو

رفض الاقتراح بأغلبية ١٠٧ أصوات، مقابل ٢٢ صوتا مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس: والآن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/360.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم هذا المنصب المهم. وأود أيضا أن أشكر لجنة وثائق التفويض على تقريرها (A/66/360) كما أود أن أشكر العدد الكبير من الممثلين الذي تكلموا هذا الصباح، موضحين مواقفهم المختلفة بشأن هذه المسألة.

في الأشهر الأخيرة، كانت الحالتان السياسية والعسكرية في ليبيا متقلبتين وتتحركان بسرعة، ولا زالتا غير مستقرتين. في الأشهر الأخيرة، سيطرت القوات الموالية للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا أو الداعمة له، على عدد من المدن في ليبيا، بما في ذلك، طرابلس في الآونة الأخيرة. مع ذلك، تظل العديد من المدن خارج سيطرة المجلس الوطني الانتقالي والعمل العسكري لا يزال متواصلا في اللحظة التي نتكلم فيها.

ونظرا لهذا التقلب وعدم اليقين في الميدان، وكون أن لا سانت فنسنت وجزر غرينادين، ولا المجتمع الدولي الأوسع نطاقا قد حصلا على تقرير عن التطورات الأخيرة ذات الصلة، لم تجد دولتي نفسها في حالة تؤهلها – أو أنها تملك ما يكفي من البيانات الواقعية – لتعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في هذه المرحلة.

وبالمثل، لا توجد دولة في منطقتنا دون الإقليمية، اعترفت رسميا بالمجلس الوطني الانتقالي، أو ناقشت، في الواقع، هذه المسألة بهدف السعي إلى التوصل إلى سياسة منسقة بشأن هذه المسألة. والواقع أن مثل هذا النقاش من المقرر عقده في المستقبل القريب جدا. وبالتالي، فإننا نرى أن هذه التوصية من قبل لجنة وثائق التفويض سابقة لأوانها بعض الشيء. والموافقة على التوصية في هذا الوقت، من دون النظر فيها من قبل السلطات الإقليمية والوطنية في منطقتنا، سيكون استبدالاً لقرار حكوماتنا، بذلك الذي تقرره اللجنة.

وفي ذلك الصدد، تلاحظ سانت فنسنت وجزر غرينادين، حكمة لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المخصصة لليبيا، التي أصدرت بيانا قبل يومين بشأن الحالة المماثلة لشغل المجلس الوطني الانتقالي لمقعد ليبيا في إطار الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك البيان، كان نهج لجنة الاتحاد الأفريقي، هو المطالبة أولاً، بتقديم تقرير في أقرب وقت ممكن، يغطي جميع التطورات الأخيرة، من أجل السماح لحكومة المجلس الوطني الانتقالي، التي سيتم تشكيلها قريباً، بشغل مقعد ليبيا في إطار الاتحاد الأفريقي. ومضت لجنة الاتحاد الأفريقي نحو الالتزام بالعمل مع المجلس الوطني الانتقالي، وجميع أصحاب المصلحة الليبية في تحقيق هدف الإنشاء المبكر لحكومة وحدة وطنية شاملة.

وفي بيئة لم يشغل فيها المجلس الوطني الانتقالي بعد مقعداً في المنظمات الإقليمية، ولا يزال وجود حكومة وطنية فاعلة، مسألة مفتوحة في هذه المرحلة، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تعتبر أن توصية اللجنة اليوم سابقة لأوانها.

وأنا واثق من أننا إذا ما وقفنا بصورة ملائمة، للنظر إلى الحقائق في الميدان، فسوف تتمكن الجمعية من التوصل إلى موقف توافقي بشأن هذه المسألة. لا ينبغي لنا أن نحاول إخضاع نضال الشعب الليبي لقيود الجدول الزمني للجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي هذه الحالة، تمتنع سانت فنسنت وجزر غرينادين، مع الأسف الشديد، عن التصويت على هذه المسألة. ونأمل أن يخرج شعب ليبيا، والمجلس الوطني الانتقالي، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، من هذه الأزمة بسرعة، على نحو موحد وسلمي، وهم يتطلعون إلى مستقبل حافل بالتنمية والازدهار والشراكة.

الرئيس: نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١١ من تقريرها (A/66/360). وقد طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

أفغانستان، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بليز، بنن، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، فييت نام، اليمن

المعارضون:

أنغولا، بوليفيا، كوبا، جمهورية الكونغو، إكوادور، غينيا الاستوائية، كينيا، ليسوتو، ملاوي، ناميبيا، نيكاراغوا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، جمهورية تترانيا المتحدة، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الكاميرون، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إندونيسيا، مالي، موريتانيا، نيبال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٤ صوتاً مؤيداً مقابل ١٧ صوتاً معارضاً وامتناع ١٥ عضواً عن التصويت (القرار ١/٦٦).

بعد ذلك، أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيداً

الرئيس: وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلا للتصويت على القرار المعتمد للتو.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة منذ انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، أود أن أعرب، نيابة عن حكومة بلدي، عن خالص التهاني ودعمنا الكامل لرئاستكم.

وكما سبق أن ذكر العديد من المتكلمين الآخرين هذا الصباح، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تترأس الاتحاد الأفريقي حاليا. ومنذ بداية هذه العملية، لم يدخر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغ، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي، وسعا في السعي إلى تنسيق ومواءمة مواقف الجمعية العامة والاتحاد الأفريقي. وللأسف، فإن هذا لم يتحقق لأنه لم تتمكن أي من المبادرات من إحراز تقدم، وكان لي شخصيا الكثير من الاتصالات بشأن هذه المسألة.

وأشار العديد من المتكلمين هنا هذا الصباح، إلى تقارير لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المخصصة لليبيا. وبالتالي، فإن ذلك يعني أنه ينبغي أن يكون واضحا جدا أن الاتحاد الأفريقي يدعم حقوق الشعب الليبي، وأنه لم يقل مطلقاً إنه لن يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي. ولكن طلب الاتحاد الأفريقي من المجلس أن يشكّل حكومة، ستتبوّأ مقعدها في الاتحاد الأفريقي، وتحصل على الدعم والاعتراف. ولم يتحقق هذا بعد، وسيجتمع رؤساء الدول الأفريقية أثناء الدورة السادسة والستين لاتخاذ مقررات ملموسة بشأن هذه المسألة.

وعليه، فإن القرار الذي اتخذ للتو، يظهر مرة أخرى، هذا النقص في المواءمة والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكان يود الاتحاد الأفريقي أن تتاح له الفرصة لمناقشة هذا الموضوع على مستوى مجلس السلام والأمن التابع له، لكي ينظر حينها ويتخذ قراراً في هذا الشأن. وهذا هو السبب الذي جعل غينيا الاستوائية، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أن تصوت معارضة للقرار (١/٦٦).

السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): تود كينيا أن تعلل تصويتها. فكينيا عضو نشط في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وستواصل تأييدها لموقف الاتحاد الأفريقي.

تدين كينيا استخدام العنف ضد المدنيين الأبرياء، وتدعو إلى بدء تسوية سياسية تفاوضية في إطار الوساطة التي تجريها لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المخصصة لليبيا. وتؤيد كينيا أيضا عملية سياسية شاملة ستمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وينسجم هذا أيضا مع موقف الاتحاد الأفريقي.

إن كينيا مستعدة أيضا ولديها الرغبة في العمل مع الليبيين والمجتمع الدولي لحل الأزمة في ليبيا. تعتقد كينيا أن الحل السياسي هو وحده الذي يمكن أن يحقق الأهداف التي تدعم بعضها البعض المتمثلة في السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة الوطنية للشعب الليبي.

يساور كينيا القلق حيال حالة انعدام القانون وإزاء قتل العمال المهاجرين الذي يحدث في طرابلس منذ سيطر المجلس الوطني الانتقالي على العاصمة، نتيجة اتهامات خاطئة بأن المهاجرين مرتزقة يقاتلون إلى جانب قوات العقيد

القذافي. والواقع، صباح هذا اليوم، اقتحمت عصابات تزعم أنها تعمل باسم المجلس الوطني الانتقالي سفارة كينيا في طرابلس، بنية إنزال العلم الوطني لكينيا واستبداله بعلم المجلس الوطني الانتقالي. إن هذا العمل يشكل انتهاكا خطيرا وتعديا على سيادة كينيا.

وبالنظر لأن الحالة في ليبيا لا تزال تتطور ولعدم وجود قيادة موحدة، ستظل كينيا على موقفها إلى أن تصبح هناك حكومة فعالة وشاملة وتتم استعادة القانون والنظام وتكون هناك خريطة طريق واضحة تبين الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في ليبيا.

السيد علاّم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): طلبت الكلمة لأقول بضع كلمات بشأن حالة تشغل بلدي، إذ أن ليبيا جار تشاد.

بعد شيء من التردد، الذي يبرره تعقد الحالة في ليبيا، الذي يجعل الشواغل التي أعرب عنها كثيرون هنا اليوم مفهومة، قرر بلدي الإعراب عن استعداده للتعاون مع المجلس الوطني الانتقالي، الذي يمسك من الناحية الواقعية، بمصير ليبيا في يديه. لم يكن أمامنا خيار، كبلد مجاور على دراية تامة بليبيا، حيث لا يوجد حتى حد أدنى من الحكومة، سوى أن نضع ثقتنا في هذا الكيان لبناء ليبيا الغد. ولذلك تعترف تشاد بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة التي تجسد تطلعات الشعب الليبي. ولا يحتاج المرء سوى أن ينظر إلى تشكيله ليفهم السبب.

أملنا الشديد كتشاديين هو عودة السلام إلى ليبيا، وأن يتوقف القتل ويتصالح الليبيون ويتحدون حول المجلس الوطني الانتقالي ويشكلون حكومة، نأمل أن تكون عضوا في الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلم والأمن. ليس معنى هذا أن المجلس الوطني الانتقالي هو الكيان الحكومي الحتمي الوحيد أو أنه في واقع الأمر الحكومة الليبية. وفي تشكيل المجلس الوطني الانتقالي لليبيا الغد، نحن نؤيده في إرساء سيادة القانون والديمقراطية. ونأمل أن يجري في ليبيا الجديدة تعويض مواطنينا واحترام حقوقهم ويكون لهم مركز العمال المهاجرين وألا يوصفون بأنهم مرتزقة، كما رأى البعض أن الملائم القيام بذلك.

ونعتزم أن تكون علاقاتنا مع ليبيا الجديدة علاقات قائمة على الصداقة والتعاون وحسن الجوار الأخوي بين شعبينا وبلدينا الشقيقين. هذا ما أردت أن أقوله من قبل، تأييدا لتقرير لجنة وثائق التفويض (A/66/360)، الذي نؤيده.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): صوتنا لصالح القرار ١/٦٦، بقبول وثائق التفويض لممثلي دول أعضاء في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، بما في ذلك قبول وثائق التفويض لممثل المجلس الوطني الانتقالي لليبيا.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة أطاحت بدكتاتور يحظى بدعم خارجي في الشرق الأوسط قبل ٣٢ عاما، تؤيد دوما الكفاح العادل للشعوب ضد الدكتاتورية. وكموقف مبدئي راسخ في معتقداتنا الدينية ويتجلى في دستورنا، سنواصل تأييد الكفاحات العادلة للشعوب الساعية إلى الحرية وجهودها لإقامة حكومات وطنية من اختيارها.

وفي الوقت نفسه، أود أن أوضح أن جمهورية إيران الإسلامية ترفض بشكل قاطع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي حال تكون أمة مصممة تصميما تاما على تقرير مصيرها، فإن التدخل الأجنبي لن يؤدي إلا إلى مزيد من التعقيد وإراقة الدماء وتدمير البنية التحتية الاقتصادية، ولذلك فإنه يأتي بنتيجة عكسية. ونأمل مع انتهاء عملية حلف شمال الأطلسي في ليبيا – التي أسفرت أيضا عن قتل وإصابة الكثيرين من المدنيين الأبرياء،

بما في ذلك النساء والأطفال، وتدمير البنية الأساسية الليبية – أن تتمكن الأمة الليبية من تحقيق رغبتها في تشكيل حكومة وطنية من اختيارها. نحن واثقون تماما في قدرة الشعب الليبي على التحقيق الكامل لذلك الهدف في القريب العاجل ونتمنى له كل النجاح.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.